الاستقطاب والتماسك الاجتماعي والجرائم الوحشية:
نُهُج من أجل عالم أكثر أمانًا

كيتي سميث - تموز/يوليو 2023

نبذة

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الدروس المستفادة من التنفيذ في سياقات الجرائم الوحشية شديدة الخطورة من أجل تحسين العمل المبكر لمنع ارتكاب تلك الجرائم. ساعدت "أماندا فيلدمان" و"سارة هاغوس" من فريق الشؤون والشراكات العالمية في Search في تصميم هذا التقرير وإجراء أبحاثه وتأليفه.

شكر وتقدير

هناك الكثيرون ممن شاركوا بكل سخاء في هذا البحث. وأبرزهم هو اتحاد آلية دعم حقوق الإنسان. ونحن نقدر وقتهم والتزامهم بتحسين سياق حقوق الإنسان من خلال البرمجة والتعلم. ما كان هذا التقرير ليتحقق لولا المساهمات العديدة لفرق المشروع والمقيّمين لدينا الذين يشكل عملهم الأساس الذي قام عليه هذا التقرير. كما أننا ممتنون للدعم المستمر من فريق التعلم المؤسسي لدينا وجميع الذين قدموا لنا رؤاهم ومراجعاتهم.

للاستشهاد بهذا التقرير

كيتي سميث. ***"الاستقطاب والتماسك الاجتماعي والجرائم الوحشية:*** *نُهُج من أجل عالم أكثر أمانًا"*. مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" (تموز/يوليو 2023).

الفهرس

الفهرس 3

الملخص التنفيذي 4

مقدمة 8

التماسك الاجتماعي والاستقطاب ومخاطر الجرائم الوحشية 10

تزيد الاحتمالات بأن تصبح النزاعات عنيفة ومميتة في الأماكن التي تتسم بضعف التماسك الاجتماعي وتدهوره. 10

يشير تزايد الاستقطاب إلى ازدياد مخاطر وقوع الجرائم الوحشية. 11

تزيد احتمالات أن تغذي المظالم العنف في الأماكن التي تنخفض فيها الثقة والشرعية. 13

تزداد جاذبية العنف عندما يشعر الأفراد بالضعف أو التهميش أو الافتقار إلى القدرة/الوكالة الفردية. 14

فرص تحسين العمل المبكر 15

تعمل الهياكل الشاملة والمتنوعة للسلام على تحسين القدرة والشرعية والإجراءات الموجهة لمنع وقوع الجرائم الوحشية. 15

تحسين التماسك الاجتماعي في أوقات الاستقرار يؤتي ثماره في أوقات الأزمات. 18

الجمع بين الناس من خلال التعاون يحد من الاستقطاب. 19

التوصيات 22

اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب من أجل منع وقوع الجرائم الوحشية. 22

زيادة المشاركة وليس تقليلها في أوقات الأزمات. 23

تشارك الدروس المستفادة بشأن منع الجرائم الوحشية، وتطبيقها على عمليات البرمجة 23

المصادر 25

الملخص التنفيذي

ما زال منع وقوع الجرائم الوحشية الجماعية يمثل تحديًا عالميًا حساسًا بالنسبة إلى الحكومات والمواطنين على حد سواء. ورغم الالتزامات المتجددة بالوقاية، فإن الجرائم الوحشية تحدث في ثلاثة عشر دولة في عام 2023 معرضةً ملايين الأرواح للخطر.[1] النزاعات العنيفة بلغت أعلى مستوى لها منذ 30 عامًا.[2] تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 100 مليون شخص سيتعرضون للتهجير القسري قبل نهاية العام.[3] حماية المدنيين من الجرائم الوحشية تتطلب اهتمامًا وتعاونًا وإجراءات مستمرة من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية>

هناك ظروف هيكلية طويلة الأجل تخلق حالات من الضعف المؤدي إلى الجرائم الشنيعة، فضلًا عن إثارة الأحداث التي تسرّع العنف. والعمل المبكر أمر بالغ الأهمية لأجندة الوقاية. الصراعات العنيفة تتسم بالقصور الذاتي بشكل ما. إذ نادرًا ما تبدأ الجرائم الوحشية بقتل ألف شخص أو أكثر - وهو عدد الوفيات المستخدم عمومًا لتوصيف *"الجرائم الوحشية"*.[4] ومع ذلك، فإن وجود تاريخ من العنف ضد مجموعة معينة من السكان هو أحد أكبر العوامل المنبئة بحدوث العنف في المستقبل. والعمل المبكر أمر بالغ الأهمية لمنع تراكم عوامل الخطر المؤدية إلى الجرائم الوحشية وتصاعد العنف. ويتطلب هذا العمل التزامًا مزدوجًا للحد من البيئة التي تمكن العنف وخلق قدرات استجابة سريعة لتخفيف التصعيدات. ومع ذلك، غالبًا ما تبدأ برمجة *"منع"* الجرائم الوحشية بعدما تكون تلك الجرائم قد بدأت بالفعل. أما الوقاية الحقيقية فتتطلب اتخاذ إجراءات مبكرة والتفاني في الحد من العوامل التي تؤدي إلى الجرائم الوحشية.

استكشف البحث عن "أرضية مشتركة" مسألة كيفية تحسين العمل المبكر لمنع الجرائم الوحشية، وذلك من خلال استعراض برامجه المنفذة في عشرة بلدان معرضة لمخاطر عالية بحدوث جرائم وحشية على مدار العقد الماضي:

أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومالي وميانمار ونيجيريا وجنوب السودان وسوريا واليمن. يواجه المدنيون في هذه السياقات تحديات مماثلة طويلة الأجل تضيف إلى مخاطر وقوع الجرائم الوحشية: (1) الأوضاع الأمنية المستمرة التي تتسم بانقسامات اجتماعية واسعة النطاق؛ (2) تاريخ مسبق من الوعود المنقوضة والعلاقات المتصدعة بين الحكومة والمواطنين، أو بين المجتمعات المحلية بعضها البعض، أو كليهما؛ (3) استبعاد مجموعات معينة من التمثيل السياسي أو الوصول إلى الموارد أو كليهما:

(4) قصور القدرات المجتمعية عن التعرف على النزاعات العنيفة أو منعها أو الاستجابة لها؛ (5) تعقد المساحة المتاحة للمجتمع المدني أو انكماشها أو تشبعها بالحساسيات.

تُظهر نتائج هذا البحث أن هناك ثلاثة أشياء يمكن للجهات المانحة وواضعي السياسات والممارسين القيام بها لتحسين العمل المبكر لمنع الجرائم الوحشية:

1. تعمل الهياكل الشاملة والمتنوعة للسلام على تحسين القدرة والشرعية والإجراءات الموجهة لمنع وقوع الجرائم الوحشية. الدعم السريع في أوقات الأزمات يكون أكثر فعاليةً عندما يستطيع الاستناد إلى الآليات والهياكل القائمة بالفعل من أجل إدارة النزاعات بلا عنف.

وهذا يتطلب التزامًا واستثمارًا طويلي الأجل لبناء إطار متنوع وشامل للقدرات والهياكل والأطر الفردية التي تمنع النزاعات وتحلها. تعزيز القدرات الفردية والمجتمعية على توقع مسببات النزاعات واتجاهاتها والاستجابة لها يؤدي إلى تحسين الأمن.

2. تحسين التماسك الاجتماعي في أوقات الاستقرار يؤتي ثماره في أوقات الأزمات. الأعمال الوحشية تزداد احتمالات حدوثها في حالات الصراع المستمر ولحظات الأزمات قد تكون بمثابة عوامل مسرعة لحدوثها. يزداد خطر الجرائم الوحشية عندما يتدهور السياق ويؤثر على العلاقات بين المجموعات المنقسمة. لكنّ تدخلات بناء السلام التي تستند إلى الأفراد والهياكل المؤثرة الموجودة بالفعل داخل المجتمعات المحلية يمكنها أن تمنع تصعيد النزاعات وتقلل من دعم العنف وتخلق مساحة للتدخلات والمساعدات طويلة الأمد.

3. الجمع بين الناس من خلال التعاون يحد من الاستقطاب. يزداد خطر وقوع الجرائم الوحشية عندما تتوقف المجموعات المنقسمة عن التفاعل بعضها مع بعض. فالعزلة الفعلية والاجتماعية بين المجموعات المنقسمة عامل خطر رئيسي لوقوع الجرائم الوحشية. يُمكن لفعاليات التضامن الاجتماعي والثقافي ووسائط التغيير الاجتماعي ومشاريع العمل المجتمعي التعاونية أن تستعيد الإنسانية والكرامة وتحد من الاستقطاب في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات الشديدة.

التوصيات

1. اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب لمنع الجرائم الوحشية. يجب أن يكون الهدف من برمجة العمل المبكر هو بناء التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب خلال جيوب الاستقرار.

- إعطاء الأولوية لتحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب كأولويات للأمن القومي في الدبلوماسية والتنمية والدفاع.
- الاستثمار في الهياكل الشاملة من أجل تحديد الصراعات وتحليلها والاستجابة لها في أوقات الاستقرار.
- التأكد من أن حجم برمجة العمل المبكر ومدتها مناسبة للغرض منها. عوائد الاستثمار في التماسك الاجتماعي تستغرق وقتًا حتى تتحقق. وإنشاء لجان السلام وتغيير السرديات وبناء الثقة كلها أمور تتطلب دورات استثمارية ودورات برمجة طويلة الأجل تتجاوز في مدتها الزمنية دورة الـ18-24 شهرًا. تتطلب برامج الاستجابة السريعة الموجهة للاستجابة للفرص الناشئة طريقة توزيع مختلفة لتوجيه الموارد بسرعة.
- مراجعة الكيفية التي تساهم بها الدبلوماسية والتنمية ووكالات الدفاع في تحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب في جميع ملفاتها في البلدان ذات الأولوية من حيث مخاطر الجرائم الوحشية.
- إعطاء الأولوية لمنع الجرائم الوحشية عند تحديد مخصصات التمويل. زيادة الاستثمارات في بناء السلام والبرامج التي تقلل من مواطن التعرض للجرائم الوحشية.

2. **زيادة المشاركة وليس تقليلها في أوقات الأزمات. الاستناد إلى الاستثمارات في هياكل السلام القوية في أوقات الأزمات.** الالتزام بالأهداف طويلة الأجل للسلام من خلال الدبلوماسية والحضور المادي واستثمارات المانحين أمر بالغ الأهمية لتهدئة الصراعات وبناء مجتمعات صحية وآمنة وعادلة.

- ضمان استمرار الدعم الإنساني وغير الإنساني في دعم الأشخاص المعرضين لخطر العنف في أوقات الأزمات. يجب ألا تحول العقوبات وآليات الاستجابة الأخرى دون قدرة المنظمات المحلية على الوصول إلى الموارد والدعم في أوقات الأزمات.
- بناء هيكل شامل ومتنوع للسلام بمرور الوقت للحد من عوامل الخطر المؤدية إلى الجرائم الوحشية وتوفير آليات استجابة سريعة لتهدئة النزاعات في أوقات الأزمات.
- توسيع ودعم عمل المجتمعات المحلية التي تقوم بجهود تخفيف التصعيدات، حيثما كان ذلك آمنًا وممكنًا.
- تحديد نقطة اتصال في السفارات والبعثات تشمل وظيفتها فهم أماكن وجود القدرات المحلية لمنع الجرائم الوحشية، وإنشاء طرق آمنة للتواصل في أوقات الأزمات.

3. **تشارك الدروس المستفادة بشأن منع الجرائم الوحشية، وتطبيقها على عمليات البرمجة.** بناء قاعدة الأدلة اللازمة من أجل وضع استراتيجيات وبرامج فعالة لمنع الجرائم الوحشية. تشارك الدروس المستفادة وفرص العمل المشترك حيثما أمكن.

- يجب على المتخصصين في منع الجرائم الوحشية أن يدرجوا قسمًا منفصلًا في تقارير واستراتيجيات السياق العام للبلد/المنطقة يتناول تحديدًا برمجة "العمل المبكر" . يجب على الهيئات الحكومية المكلفة بواجبات الوقاية من الجرائم الوحشية أن تعقد اجتماعًا واحدًا على الأقل سنويًا مع المجتمع المدني تُناقش فيه الجهود التي بذلتها من أجل الوقاية في كل سياق من سياقاتها الإقليمية والدروس المستفادة من ذلك.
- مشاركة النتائج المعممة أو المنقحة حول الجوانب الناجحة وغير الناجحة من خلال مجتمعات الممارسة من الجهات المانحة/صناع السياسات/الممارسين، مثل منصة ConnexUs. مشاركة التفاصيل العامة لعوامل النزاع والنُهُج التي أثمرت عن نتائج.
- التأكد من أن قرارات البرمجة تستنير بالتحديثات المستمرة للسياق وخبرة الممارسين. إدماج المرونة في البرامج وتخصيص لحظات من التأمل الهادف، بحيث يُخلق الحافز والأمان اللازمان لتشجيع المنفذين على مشاركة الدروس المستفادة والممارسات المُثلى بكل شفافية.
- زيادة التنسيق وتبادل المعرفة بين الخبراء في منع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان والديمقراطية، من أجل تعزيز الإثراء المتبادل وتنسيق الأهداف.

مقدمة

لطالما كانت الجرائم الوحشية مشكلة متكررة على مر التاريخ، تأثر بها ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. تشير التقديرات المتحفظة إلى أن ما يقرب من 100 مليون شخص قد لقوا حتفهم بسبب الجرائم الوحشية الجماعية منذ عام 1900.[5] ومن بين ضحايا هذه الجرائم الوحشية الجماعية: الأقليات العرقية والدينية والسياسية والنساء والأطفال والفئات المهمشة. ومن بين أبرز مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية داخل مختلف المجتمعات: الجهات الحكومية والجماعات المسلحة أو غيرهم من الأفراد الذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها. وفهم الديناميكيات المعقدة بين الضحايا والجناة والسياق الذي يوجدون فيه أمر ضروري لوضع استراتيجيات فعالة للوقاية والاستجابة.

بين الضحايا والجناة والسياق الذي يوجدون فيه أمر ضروري لوضع استراتيجيات فعالة للوقاية والاستجابة. ويشمل ذلك التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى منع الجرائم الوحشية الجماعية والمعاقبة عليها، وإنشاء آليات ومؤسسات وطنية مخصصة لمنع الجرائم الوحشية، وإقرار تشريعات لتجريم الجرائم ضد

الإنسانية، ودعم المبادرات الدولية مثل إطار عمل "المسؤولية عن الحماية" (R2P)، والمشاركة في جهود الإنذار والوقاية المبكرة، وتخصيص الموارد لدعم برامج ومبادرات منع الجرائم الوحشية. أظهرت هذه التطورات تقدمًا في رفع أولوية منع الجرائم الوحشية لدى الأمن القومي. على سبيل المثال، أقرت الولايات المتحدة "قانون إيلي فيزيل لمنع الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية" وأصدرت لأول مرة على الإطلاق في عام 2022 "الاستراتيجية الأمريكية لتوقع الجرائم الوحشية ومنعها والاستجابة لها". وهذا ينسق بين الدبلوماسية والتنمية والدفاع نحو العمل المبكر لمنع الجرائم الوحشية الجماعية.

وعلى الرغم من هذا التقدم في إعطاء الأولوية لمنع ارتكاب الجرائم الوحشية، فقد استمرت تلك الجرائم. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن رؤية منع الجرائم الوحشية لم تتوافق مع تحديد الأولويات وتوفير الموارد اللازمة لتحقيقها.

وفي كثير من الأحيان يأتي التركيز على منع وقوع تلك الجرائم بعد فوات الأوان، لأن الجرائم الوحشية تكون قد بدأت بالفعل. والخيارات المطروحة للتعامل معها ضئيلة. صرحت وزيرة الخزانة الأميركية "جانيت يلين" أن العقوبات لم تسفر عن النتائج المرجوة فيما يتعلق بالسلوك غير المرغوب فيه في إيران.[6] وفي ميانمار، استمرت الجرائم الوحشية رغم الإدانة الدولية لتصرفات المجلس الإداري للدولة الذي يسيطر عليه الجيش.[7] وتستمر الجرائم الوحشية في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لديها بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة منذ عقود.[8] وبينما يتطلع صناع السياسات والجهات المانحة والممارسون إلى تحسين جهود الوقاية من الجرائم الوحشية، فقد أصبح من الملح الآن أكثر مما مضى استكشاف نهج فعالٍ للعمل المبكر من أجل الوقاية.

تناول هذا البحث سياقات مختلفة تنطوي على مخاطر الجرائم الوحشية. في بعض الحالات، كانت هناك جرائم وحشية تحدث بالفعل، أو ما زالت تحدث إلى الآن. وفي حالات أخرى، كان العنف الذي يستهدف المدنيين يحدث بالفعل أو/و كان معرضًا لخطر التصعيد إلى جرائم وحشية جماعية. وبعض الجرائم الوحشية لا تكون مرتبطة بالضرورة بالديناميكيات الاجتماعية الأوسع. وقد نظر هذا البحث في الأماكن التي توجد فيها هذه الروابط وحلل النُهُج المستخدمة في معالجتها.

وطرح السؤال التالي: ما الدور الذي يلعبه الاستقطاب والتماسك الاجتماعي في منع الجرائم الوحشية؟

يؤكد التقرير على أن التدخلات الرامية إلى تحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب تعتبر استراتيجيات فعالة "للعمل المبكر" الهادف إلى الحد من مخاطر الأعمال الوحشية. إن الانقسامات المجتمعية[7] على أساس الهوية التي تعرض التعايش السلمي إلى الخطر والاعتقاد بأن العنف مبرر ضد مجموعة أخرى هي عوامل تضيف إلى مخاطر وقوع الجرائم الوحشية. وهناك أدوات فعالة لمعالجة هذه المخاطر. ويجب أن يتضمن نهج العمل المبكر لمنع الجرائم الوحشية هذه التكتيكات والنُهُج للحد من مخاطر الجرائم الوحشية.

يستند هذا البحث إلى مراجعة برامج مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" (Search) المنفذة في عشرة بلدان كانت جميعها ضمن قائمة الأماكن العشرة الأكثر عرضةً لمخاطر الجرائم الوحشية في العقد الماضي: أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومالي وميانمار ونيجيريا وجنوب السودان وسوريا واليمن.[9] أولًا، سيعرض التقرير العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم خطر ارتكاب الجرائم الوحشية. ثم سيلخص النتائج الرئيسية حول كيفية تحسين العمل المبكر عبر السياقات العشرة التي خضعت للمراجعة. وأخيرًا، سيقترح بعدها فرصًا للاستفادة من هذه النتائج لتحسين البرامج والسياسات الموجهة لمنع ارتكاب الجرائم الوحشية.

قائمة بالدول العشرة الأكثر عرضةً لمخاطر الجرائم الوحشية

- أفغانستان
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- جمهورية الكونغو
- غينيا
- مالي
- ميانمار
- نيجيريا
- جنوب السودان
- سوريا
- ليمن

التماسك الاجتماعي والاستقطاب ومخاطر الجرائم الوحشية

الظروف الخاصة بكل واحدة من حالات الجرائم الوحشية الجماعية ظروف فريدة من نوعها. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية أساسية تفسر كيفية حدوث الجرائم الوحشية وأسباب حدوثها. يستكشف هذا القسم الطريقة التي يرتبط بها تدني التماسك الاجتماعي وزيادة الاستقطاب بزيادة خطر الجرائم الوحشية والعنف الموجَّه.

تزيد الاحتمالات بأن تصبح النزاعات عنيفة ومميتة في الأماكن التي تتسم بضعف التماسك الاجتماعي وتدنيه.

يقدم التماسك الاجتماعي مقياسًا لمعرفة إذا ما كان الناس يشعرون بأن لديهم آليات وخيارات متاحة غير اللجوء للعنف. يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التماسك الاجتماعي بأنه *"حالة تقارب المجتمع، أو 'الروابط المشتركة' التي توحد مختلف الأشخاص والمجموعات التي تتشارك في مساحة أو إقليم ما"*.10 ويُمكن اعتباره *"الغراء"* الذي يربط بين مختلف المجموعات والأفكار المتنوعة بسلام. عندما يضعف التماسك الاجتماعي، تتوتر الروابط الاجتماعية والقيمية والاقتصادية التي تربط المجتمعات بعضها ببعض، مما يؤدي إلى زيادة التفكك الاجتماعي والاغتراب. إن السلامة الجسدية والشرعية المؤسسية والوكالة الفردية تقدم جميعها نظرة ثاقبة على مدى قوة التماسك الاجتماعي من ضعفه. ومع ضعف التماسك الاجتماعي، قد يلجأ الأفراد والجماعات إلى العدوان لمواجهة المظالم أو تأكيد سلطتهم. وقد تتدهور الثقة في المؤسسات العامة، لا سيما في قدرتها على مواجهة التحديات المجتمعية. وعندما تفتقر المؤسسات إلى الشرعية، قد يلجأ الناس إلى وسائل بديلة للبحث عن العدالة أو الحماية، مما يساهم بدرجة أكبر في تأجيج العنف وعدم الاستقرار.

عندما يشعر الأفراد بتعرض إحساسهم بالوكالة الفردية للتهديد مما يجعلهم يشعرون بالضعف والتهميش، قد يؤدي ذلك إلى الإحباط والاستياء وزيادة احتمالية الانخراط في سلوكيات عنيفة إذا ما اعتقد الأفراد أن العنف هو الوسيلة الوحيدة لإحداث التغيير.

عادةً ما تكون النزاعات في الأماكن ذات التماسك الاجتماعي الضعيف أكثر تواترًا وعنفًا وتدميرًا.11 فعندما يتفكك "الغراء" الذي يتيح للناس التعايش السلمي معًا، غالبًا ما يصاحب ذلك ارتفاع في النزاعات العنيفة. في بعض الأماكن، يظهر ذلك في صورة أناس يبحثون عن المساندة"داخل جماعتهم" ويلقون اللوم عن العنف أو الانكماش الاقتصادي أو قضايا الصراعات الأخرى على من هم "خارج جماعتهم". وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستقطاب، وأحيانًا التطرف والعنف الموجه ضد المجموعة التي يُنظر إليها على أنها العدو. وهذه العلاقة لا تسير في اتجاه واحد فقط. فالعنف المزمن يضعف الروابط الاجتماعية وقد يؤثر على القبول الاعتيادي للعنف. في جنوب السودان مثلًا، قبول العنف تجاه إحدى القبائل الأخرى يزداد أو ينخفض جنبًا إلى جنب مع الزيادة أو التراجع في الهجمات العنيفة.12 ويشير هذا إلى أنه عند تصاعد العنف في سياق يتسم بضعف التماسك الاجتماعي، فإن القبول الاعتيادي للعنف والموافقة عليه قد يجذب مزيدًا من الناس لدعمه.

غالبًا ما تكون فترات العنف الجماعي مسبوقة أو مصحوبة بصراع عنيف مستمر وإفلات من العقاب. تؤدي المستويات العالية من العنف الجسدي والقبول الاعتيادي لهذا العنف إلى زيادة مخاطر وقوع جرائم وحشية. ويعد التمييز السابق أو المستمر، والاضطهاد، والصراعات العميقة بشأن الهوية، والعنف ضد المجموعة كلها من عوامل الخطر الشائعة لوقوع الجرائم الوحشية الجماعية.13 ونادرًا ما تبدأ الجرائم الوحشية بمقتل ألف شخص أو أكثر، وهو عدد الوفيات الذي يستخدم عمومًا لتصنيف "الجرائم الوحشية".14

إن التحولات المفاجئة في ديناميكيات الصراع القائمة التي تؤدي إلى تدهور السياق والديناميكية بين المجموعات المتصارعة قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية. غالبًا ما تكون الجرائم الوحشية مصحوبة بلحظات متأزمة.15 إذ غالبًا ما تسبق التحولات والاضطرابات السياسية واللحظات المتأزمة ظهور العنف الجماعي، وتزيد من ضعف الفئات المعرضة للخطر. واللحظات المتأزمة التي تؤدي إلى تدهور السياق واختلال توازن القوى بين المجموعات تتسبب في حدوث تحول في ديناميكيات الصراع الشاملة، وترتبط بحدوث جرائم وحشية أكبر بكثير ضد المدنيين ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية.16

يشير تزايد الاستقطاب إلى ازدياد مخاطر وقوع الجرائم الوحشية.

الاستقطاب مؤشر قويّ على العداء بين المجموعات. وهو يتجاوز في طبيعته الكراهية. فالاستقطاب يعني التصور بأن الآخرين أقل إنسانية، أو بأنهم يلتزمون بعقد اجتماعي مختلف عنهم، وقد جاء مصاحبًا لعدد من أبشع الجرائم الوحشية التي حدثت في التاريخ.17 وقد يكون الاستقطاب صريحًا ومباشرًا، وقد يكون مضمرًا في المعايير والهياكل والسياسات.

أنماط السلوك واسعة الانتشار التي تميز بشكل منهجي ضد مجموعة معينة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخطر وقوع الجرائم الوحشية الجماعية. واللغة والأيديولوجية اللتان تجردان الناس من إنسانيتهم تعتبران علامة تحذيرية على الضرر المحتمل الضرر المحتمل الذي قد يستهدف مجموعة بعينها.18

التمييز والإقصاء يضاعفان من مخاطر وقوع الجرائم الوحشية. إن التمييز والإقصاء الذي يتم فيه استبعاد مجموعات معينة من آليات الحكم أو حرمانها من الوصول إلى الخدمات والموارد والفرص الأساسية يخلق بيئة من عدم المساواة والظلم. عندما تتعرض المجموعات للتهميش، غالبًا ما يتم تجاهل مظالمهم ومخاوفهم. وفي هذه الحالات، يصبح العنف وسيلة فعالة لتحقيق أهدافهم. ويمكن للمواقف والسياسات التمييزية أن تؤجج التوترات بين المجموعات، وتؤدي إلى الكراهية والعنف تجاه مجموعات بعينها، مما يزيد من خطر ارتكاب الجرائم الوحشية. ويمكن أن يؤدي الإقصاء أيضًا إلى الانفصال الفعلي الذي يجعل هؤلاء السكان عرضة للأذى ويفكك*"الغراء"* الذي يربط المجتمع بعضه ببعض.

يزداد دعم العنف مع المظالم المتصورة أو الفعلية ويتناقص مع الفعالية السياسة.19 ويمكن أن يخلق ظروفًا داخل المجتمع تمكّن قيام صراعات أوسع نطاقًا على أساس الهوية.20 عندما يفتقر الأفراد أو المجتمعات إلى الحقوق والحريات الأساسية، يساهم ذلك في الإقصاء الاجتماعي والاستقطاب.

وقد عانى "المهمشون" في اليمن من تمييز منهجي بسبب وجودهم خارج الهياكل الاجتماعية التقليدية وما يتصوره الآخرون عنهم من أصولهم العرقية الأفريقية.21 فقد كشفت دراسة أجرتها الأمم المتحدة عن تفاوتات هائلة في إمكانية الوصول إلى الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء وجودة السكن.22 وساهم هذا التمييز إلى التمثيل غير الكافي في هياكل السلطة المحلية والاستبعاد من الخدمات

التي تقدمها الدولة؛ علاوة على ذلك، فإنهم يعيشون خارج المعايير الأمنية للمجتمع مما يزيد من تعرضهم للصراع المدني المستمر. ومع تصاعد الصراع ونزوح اليمنيين بسبب النزاعات المستمرة، تُرك المهمشون ليذودوا عن أنفسهم بالانتقال إلى الحقول المفتوحة والتنقل من مكان إلى آخر. وغالبًا ما كانوا ينتقلون إلى مواقع غير آمنة وأكثر تقلبًا، أو أقرب إلى القتال أو بالقرب من المناطق العسكرية.[23] وقد استُبعد العديد من المهمشين من وظائف القطاع العام، باستثناء العمل في مجال الصرف الصحي الحكومي وإدارة النفايات. وقد زاد ذلك من التمييز القائم بالفعل، وساهم في الوصمة التي لاحقت المهمشين بأنهم ملوثون أو قذرون. وفي أعقاب جائحة "كوفيد-19"، كان المهمشون يتعرضون للاستهداف والهجوم بسبب هذا التصور بأنهم ملوثون، والاعتقاد بأنهم هم مصدر ذلك الفيروس.

يزداد احتمال حدوث جرائم وحشية جماعية بشكل كبير عندما تكون المجتمعات المعرضة للخطر منفصلة فعليًا أو اجتماعيًا على طول خطوط التقسيم. تزداد مخاطر الجرائم الوحشية عندما تتوقف المجموعات عن التفاعل بشكل منتظم في المساحات الاجتماعية المشتركة وتشكل هياكل اقتصادية وسياسية وثقافية موازية مع تفاعل ضئيل نسبيًا فيما بينها.[24] وعندما ينفصل الأفراد أو المجتمعات جسديًا عن بقية المجتمع، فإنهم قد يفتقرون إلى الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الطبية. ويمكن أن تؤدي العزلة الاجتماعية أيضًا إلى تجريد مجموعات معينة من إنسانيتها، مما يسهل تبرير أعمال العنف ضدها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحد العزلة من قدرة الجهات الفاعلة الخارجية على المراقبة والتدخل في الحالات التي قد تحدث فيها جرائم وحشية، مما يسمح للجناة بالتصرف من دون عواقب.

وقد وُجد أن عدم المساواة على أساس الانتماء لمجموعة يرتبط بعلاقة طردية قوية مع احتمال نشوب نزاع عنيف.[25] وقد تتجلى عدم المساواة في التفاوت في إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والعمليات السياسية والسلطة الذي يمكن أن يخلق مظالم شديدة. وعندما لا يتم حل تلك المظالم، فإنها قد تصبح الوقود الذي يسرّع العنف. وهذه المخاطر تضر بشكل خاص بالتماسك الاجتماعي عندما تقع الفوارق على طول خطوط الانقسام الاجتماعي، مثل العرق أو الدين.[26]

في ميانمار، أدت المشاعر العامة المعادية للمسلمين والعزلة المؤسسية والتمييز القسري قانونًا في شكله المتطرف إلى قيام *"مناطق خالية من المسلمين"* ومعسكرات تخييم منفصلة.[27] وهذا التهميش المؤسسي والاجتماعي لم يترك هؤلاء السكان عرضة فحسب للهجوم من 10 من قوات أمن الدولة، بل أدى أيضًا إلى قبول عام لهذا العنف لدى الشعب ككل. وقد أصبحت البنية التحتية العسكرية في ميانمار في الآونة الأخيرة تفصل بين البلدات تحت سيطرة المجلس الإداري للدولة. يُمكن للفصل المتزايد بين المجموعات على أساس العرق والجغرافيا أن يساهم في استراتيجية *"فرق تَسُد"* التي تستغل الانقسامات الاجتماعية لتخفيف المعارضة. في جنوب السودان، تفصل مخيمات *"حماية المدنيين"* المجتمعات المحلية فعليًا عن غيرها ممن يخشون أن تلحق بهم الضرر. وغالبًا ما يكون هؤلاء نازحين داخليًا ينتمون إلى مجتمع مختلف عن السكان المضيفين ويخشون التعرض للقتل بناءً على هويتهم. يواجه النازحون داخليًا الذين يعيشون في مخيمات حماية المدنيين والمجتمعات المضيفة حواجز فعلية - مثل الأسوار ونقاط التفتيش - تعيقهم عن التواصل فيما بينهم. وهذا يزيد من حدة الخوف ويقلل من فرص التفاعلات الإيجابية اليومية.

تزيد احتمالات أن تغذي المظالم العنف في الأماكن التي تنخفض فيها الثقة والشرعية.

وتزيد احتمالات أن تشجع المظالم على ارتكاب العنف لدى الأشخاص الذين يعتقدون أن النظام السياسي لا يقدم لهم إلا القليل من التغيير لمواجهة مخاوفهم.[28] ويبدو أن عدم المساواة المُتصور أكثر أهمية من عدم المساواة الفعلي فيما يتعلق بفهم دعم العنف.[29] فتصور المرء أن المجموعة التي ينتمي إليها غالبًا ما تعاملها الحكومة بشكل غير عادل يزيد باستمرار من دعم العنف السياسي.[30]

ثمة علاقة مهمة بين العنف والثقة بمؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية.[31] المواجهات السلبية مع قوات أمن الدولة تساهم في دعم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. في مالي مثلًا، معرفة أحد ضحايا العنف الذي يرتكبه عملاء الحكومة هناك كانت تزيد من احتمال انخراط الشباب في أعمال عنف نيابةً عن جماعتهم الدينية أو العرقية.[32] وفي الأماكن التي تتسم بانخفاض مستويات ثقة الناس بالمؤسسات السياسية، يُمكن للمخالفات الانتخابية البسيطة أن تؤكد تصور الناس بأن الانتخابات مزورة وتبرر اللجوء إلى العنف.[33]

في ستة من البلدان المتأثرة بالصراعات، كان أكبر عامل ينبئ بنجاح استجابات الصحة العامة لجائحة "كوفيد-19" هو الثقة بالمؤسسات.[34] على سبيل المثال، ترتبط المستويات الأعلى من الثقة بمؤسسات الصحة العامة الوطنية بانخفاض معدلات الوفيات الناجمة عن "كوفيد-19" و"السارس" و"الإيبولا".[35]

يمكن أن تؤدي التهديدات ضد الشرعية إلى حملات قمع. إذ يميل أصحاب السلطة عادةً إلى قمع التهديدات المُتصورة ضد شرعيتهم في محاولة للحفاظ على السلطة. فقد كشفت إحدى الدراسات أنه رغم أن الأفراد الذين يرون أنهم أنفسهم محرومون يكونون أكثر عرضة لدعم العنف، فإن أعضاء الجماعات التي تتمتع بامتيازات نسبية يكونون أكثر عرضةً لدعم العنف.[36] وقد يكون السبب في ذلك جزئيًا هو خوفهم من فقدان السلطة أو الوضع السياسي أو الاقتصادي الذي يتمتعون به. في ميانمار، بدأ الجيش حملات قمع عنيفة ضد الاحتجاجات والحركات *"المؤيدة للديمقراطية"* التي بدأت ردًا على توليه السلطة الحكومية. ولجأت العديد من الحكومات استجابةً لجائحة "كوفيد-19" إلى الاستعانة بالشرطة والقوات العسكرية لفرض تدابير الصحة العامة. وفي أماكن مثل نيجيريا، حيث كانت الثقة ضعيفة بالفعل بين المواطنين وقوات الأمن، كان تمديد 11 ولاية وصلاحية مختلفة من أجل فرض تدابير الإغلاق لمواجهة الجائحة سببًا في زيادة التوتر والعنف، مثل انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باحتجاجات #إنهاء_السارس.[37]

يُمكن أيضًا لمستويات الثقة المتدنية بالحكومة أن تشعل فتيل العنف الاستباقي ضد الجهات الفاعلة المؤسسية. خلال أزمة وباء الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى انخفاض مستويات الثقة لدى المجتمعات الريفية في الجزء الشرقي من البلاد إلى رد فعل عنيف على حملة الصحة العامة للسيطرة على المرض. وأصبح العاملون في مجال الصحة العامة هدفًا لسنوات من المظالم والعلاقات المتصدعة بين هذه المجتمعات والحكومة. وشعر الكثيرون في المجتمعات المحلية أن هذه كانت محاولة من الحكومة للقضاء عليهم وكان رد فعلهم دفاعيًا. وأدى ذلك إلى ما يزيد من 300 هجوم على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمراكز الصحية في عام 2019.[38] وبقي هذا التصور لدى المجتمعات المتضررة من النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع انتشار "كوفيد-19". اعتقدت المجتمعات المحلية في كيفو الشمالية أن هذا عبارة عن أجندة *"إبادة"* وقد احتد هذا الاعتقاد بسبب عدم اتساق الحكومة في امتثالها لبروتوكولات السلامة الخاصة بـ"كوفيد-19".[39]

ثمة علاقة بين العنف والإفلات من العقاب. هناك علاقة طردية قوية عامةً بين الإفلات من العقاب والحوكمة غير الخاضعة للمساءلة والاستغلال الاقتصادي وانتهاك حقوق الإنسان.[40] والمظالم التاريخية لها أهميتها. سجل تقرير بحثي عن تاريخ الجرائم الوحشية في سريلانكا وميانمار التأثير التراكمي للإفلات من العقاب على الجرائم الصغرى. وجاء فيه *"طالما وُجدت المظالم وظلت مستمرة، فإن الانتهاكات التي حدثت سابقًا بشكل فردي يمكنها بسهولة أن تتحول إلى انتهاكات موجهة إلى المجموعة بأكملها."*[41]

يساهم الافتقار إلى العدالة أو المساءلة عن الضرر بشكل مباشر في انعدام الثقة المؤسسية. في جنوب السودان، على الرغم من الاعتراف الواسع بوجود آليات للانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، فإن غالبية المقيمين في مواقع حماية المدنيين في "بور" و"جوبا" و"بانتيو" لا يثقون بتلك الآليات.[42] وقد أوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة في جنوب السودان هو *"أحد المحركات الرئيسية للعنف والبؤس"* الذي يعاني منه المدنيين.[43] وفي نيجيريا، حتى عندما يبلغ أفراد المجتمع المحلي قوات الأمن عن نشاط مشبوه أو تهديدات، فإنهم لا يرون استجابة كافية في كثير من الأحيان. قال أحد الأفراد من ولاية "بلاتو": *"عندما تكون هناك معلومات عن هجوم على وشك الحدوث وتُبلغ الأجهزة الأمنية بذلك، لن يكون هناك رد لمنع الهجوم. لقد فقدنا الثقة في الأمن."*[44] وهذا يدفع الناس إلى الانتقام من الجرائم التي لم يتم التصدي لها، وإلى العنف الاستباقي لحماية أنفسهم ومجتمعاتهم. في مالي، يشير السكان إلى أن تفشي الجريمة ونشاط الجماعات المسلحة ونقص خدمات العدالة للتعامل مع هذه الجرائم هي العوامل الرئيسية في النزاعات التي تؤثر على "موبتي". أقل من نصف سكان "موبتي" يثقون بالحكومة ويؤدي التقاعس عن التعامل مع العنف إلى تقويض اعتقادهم بأن هذه المؤسسات يمكنها توفير الحماية أو ضمان العدالة.[45]

تزداد جاذبية العنف عندما يشعر الأفراد بالضعف أو التهميش، أو الافتقار إلى القدرة أو الوكالة الفردية.

يبحث الناس عن المعنى والقدرة على التأثير على الديناميكيات من حولهم. والوكالة الفردية جوهرها هو الصلة التي تربط الناس بمجتمعاتهم وما إذا كانوا يعتقدون أن لديهم القدرة على تغييرها. وقد أشار البنك الدولي إلى أن الحواجز المُتصورة أو الفعلية التي تحُول دون الحركة الصاعدة تساهم في التوترات الاجتماعية وتهدد العقد الاجتماعي.[46] وبالإضافة إلى ذلك، فإن قبول العنف يكون أعلى احتمالًا في السياقات التي لا يعتقد الناس فيها أنهم قادرون على معالجة المظالم بطرق غير عنيفة.[47] وغير القادرون على القيام بذلك من خلال السبل القانونية الراسخة قد يبحثون في مكان آخر عن القوة والغاية. وقد خلُصت دراسة بحثية عبر البلدان حول دعم العنف السياسي إلى ما يلي: *"إذا اعتقد الناس أن بإمكانهم معالجة مظالمهم من خلال القنوات السياسية العادية أمكن توجيه غضبهم إلى المعارضة السلمية، مما يساعد على تقويض قدرة التمرد العنيف على ترسيخ جذوره."*[48]

تعتمد الجماعات العنيفة من أجل البقاء على المجتمعات المحلية. ومن عوامل الجذب للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة إمكانية تعزيز التأثير الاجتماعي. فقد أعرب المتطرفون العنيفون سابقًا في اليمن عن أن رغبتهم في الحصول على مكانة في المجتمع، واحترام الأصدقاء وأفراد العائلة، والوعد بتولي مناصب عليا كانت أسبابًا لانضمامهم إلى المنظمات المتطرفة العنيفة. فالناس يسعون بطبيعة الحال إلى السلطة، وقد يسعون إليها في مكان آخر إن لم يستطيعوا اكتسابها في مجتمعاتهم.

فرص تحسين العمل المبكر

إن تحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب تعد من مناهج العمل المبكر الفعالية في منع وقوع الجرائم الوحشية. والعمل المبكر الفعال يتطلب التزامًا مزدوجًا للحد من البيئة التي تمكن العنف وخلق قدرات استجابة سريعة لتخفيف التصعيدات. وهذا التقرير يبحث في جهود بناء السلام التي تتم تحت قيادة السكان المحليين في عشرة سياقات معرضة لخطر الجرائم الوحشية، وذلك لتحديد المكونات التي ستثمر عن عمل مبكر فعال.

تعمل الهياكل الشاملة والمتنوعة للسلام على تحسين القدرة والشرعية والإجراءات الموجهة لمنع وقوع الجرائم الوحشية.

إن منع وقوع الجرائم الوحشية يتطلب بنية سلام تتشكل من أفراد وهياكل شاملة وقادرة على تحويل أوضاع الصراع من دون اللجوء إلى العنف. وهذا يستغرق وقتًا ويتطلب التزامًا. كشفت مراجعة ما يزيد عن ثلاثين عامًا من برامج Search أن الحد الأدنى للزمن اللازم لإحداث تغيير مؤسسي كان سبع سنوات. وفي الوقت نفسه، توفر هذه الالتزامات قيمة حقيقية للمجتمعات المحلية من خلال نتائج مثل تحسن الوكالة الفردية وتراجع العنف. في إحدى الدراسات التي حللت عائد الاستثمار لبرامج بناء السلام في ولايتي "بلاتو" و"بينو" في نيجيريا، خفضت 75٪ من البرامج نسب الوفيات وساهمت في التخفيف من حدة العنف في المناطق التي نُفذت فيها.[49]

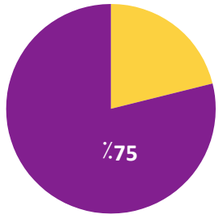

75٪ من البرامج خفضت نسب الوفيات وساهمت في التخفيف من حدة العنف في المناطق التي نُفذت

إن تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية بالمعرفة والمهارات والموارد يمكن أن يبني الاستقرار. في سياقات مختلفة، زودت البرامج الأفراد (سفراء السلام والوسطاء في الداخل و*"رواة الحقيقة"* وغيرهم) بمهارات لفهم اتجاهات النزاع ومحفزاته وتحديدها والاستجابة لها في مجتمعاتهم. وكشفت النتائج أن البرامج التي تزود الأفراد بالمهارات والفرص لمعالجة قضايا النزاع تبني القوة والشعور بأن الأفراد يمكنهم تغيير السياق المحيط بهم. ويتجلى ذلك في مظاهر مختلفة، مثل تحسين مقاومة الأشخاص للتجنيد في الجماعات العنيفة أو الإجراءات الفردية لحل النزاعات من دون اللجوء إلى العنف.

على سبيل المثال، في أحد أطول النزاعات المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت الأعمال الانتقامية الدورية بين الجماعات المسلحة غير الحكومية وقوات الأمن والمجتمعات المحلية إلى حدوث انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاغتصاب والتعذيب والقتل والتجنيد في الجماعات المسلحة. وقد ارتبطت الصدمة التي لحقت بالسكان نتيجة للنزاع بزيادة خطر ارتكاب الجرائم الوحشية، ووجود أعراف اجتماعية ضارة (بما في ذلك خطاب الكراهية والشائعات التي تحشد للعنف)، وتقويض جهود المصالحة.[50] وأعرب 39٪ من السكان المحليين

عن*"رغبتهم في الانتقام"* وأعرب عدد أكبر عن أشكال أخرى من الصدمة النفسية بما في ذلك الاكتئاب والقلق والكوابيس/الأرق.51

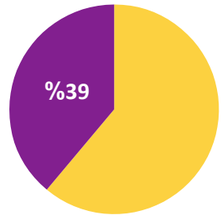

39٪ أعربوا عن "رغبتهم في الانتقام، وأعرب عدد أكبر عن أشكال أخرى من الصدمة النفسية.

وفي هذا السياق، قاد *"رفاق التعافي من الصدمات النفسية"* جلسات شهرية لمجموعة صغيرة تسعى للتعافي من الصدمات النفسية بما يتماشى مع الإنتاج المسرحي المجتمعي، لمساعدة مجتمعاتهم على التفاعل مع قضايا الصراعات وإدارة صدمة الصراع طويل الأمد. وقد أدت هذه التدخلات إلى تثبيط استمرار العنف وتغيير التصورات الفردية حول مقبولية العنف. وقال أحد الأفراد المرتبطين بجماعة مسلحة للدفاع عن النفس: *"قبل اختياري كرفيق مجتمعي للتعافي من الصدمات، كنت على علاقة بقوة توبيروانيهو للدفاع عن النفس. وبعد كل التدريب الذي تلقيته ومع كل شهادات الأشخاص الذين أساعدهم على التعافي من صدماتهم، اتخذت قرارًا بعدم المشاركة في القتال بعد الآن. أريد أن أكون جهة فاعلة في السلام وأساعد الآخرين على أن يصبحوا كذلك."*

في جنوب السودان، نجح أفراد المجتمع من "ماغوي" و"نيمولي" المجهزين بالقدرات على رصد اتجاهات النزاع من أجل الإنذار المبكر في تقديم استجابات مبكرة للنزاعات في مجتمعاتهم. وأفاد مراقبو النزاعات المدربون وأعضاء لجنة السلام أن هذا "*خفض بشكل كبير*" هجمات قطاع الطرق على طريق "جوبا"-"نمولي" السريع، وخفض حالات العنف والاغتصاب الأسري، وقلل من العنف المرتبط بقضايا الأراضي مع عودة الناس من مخيمات النازحين واللاجئين..52

يقول أحد مسؤولي التعبئة المجتمعية في "ماجوي"، جنوب السودان: "لقد انخفضت حالات النزاع لأن أفراد المجتمع أصبحوا يعرفون الآن مكان الإبلاغ عن المشكلات، مقارنة هذا ببضعة بالوضع قبل أشهر. وتُقدم البلاغات عن الحالات المحددة مباشرةً إلى أعضاء لجنة السلام أو مراقبي النزاع، ويقرر الناس في كثير من الأحيان الحضور إلى المكتب والإبلاغ. أرى حاليًا الشباب من مجتمع أشولي يذهبون لشراء بعض الحليب من مجتمعات المخيم، وهذا يشير بالفعل إلى زيادة مستوى الثقة في المجتمعين مقارنة بالوضع قبل عامين من الآن."

في سوريا، حدد الوسطاء المحليون المدربون قضايا النزاع المتزايدة وأوجدوا سبلًا لحل تلك القضايا من دون عنف. على سبيل المثال، نشأ نزاع بين اثنين من السكان البارزين في "الباب" حول تسجيل لواء مسلح في المدينة. تشاجر الشخصان وأدى ذلك إلى تبادل إطلاق النار. ثم تردد صدى التوتر من خلال مجموعاتهم، مع اتهامات بمحاولات للقتل. وبدأت الجماعات المسلحة المحلية في المدينة في التخطيط للانتقام. تدخل الوسطاء المحليون المدربون ودعوا إلى اجتماع للجماعات المسلحة المحلية والمسؤولين الأمنيين والشخصيات المؤثرة والمدنيين المعنيين.

وتراجعت المجموعتين المعنيتين خلال الاجتماع عن شكاواهم وأعربوا عن عدم وجود سوء نية تجاه الطرف الآخر، مما أثمر في النهاية عن إخماد الصراع المفتوح في المدينة.53

تقدم الهياكل المجتمعية الشاملة لحل النزاعات استجابات لقضايا النزاع وتقلل من أوجه القصور في الثقة مع المؤسسات. هناك حدود لما يمكن للأفراد القيام به في سبيل تحويل الصراعات في مجتمعاتهم بمفردهم. والهياكل المجتمعية الشاملة التي تشكل جزءًا من نهج أوسع لهيكل السلام من أجل حل النزاعات تخلق إطارًا لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وتصعيد القضايا حسب الحاجة، ومنصة لإشراك المؤسسات في الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. في بعض الحالات، تم إنشاء هياكل مجتمعية في أماكن تتسم بمستويات عالية من الإفلات من العقاب ومستويات منخفضة من الثقة المؤسسية. وفي حالات أخرى، كانت هناك أنظمة موثوقة لحل النزاعات ولكنها كانت محدودة في قدرتها على معالجة المشكلات التي تلقتها معالجةً كافية. قال 88٪ من الشباب المدربين كوسطاء مجتمعيين في جمهورية أفريقيا الوسطى إنهم ساهموا في حل نزاعات بين طرفين أو أكثر.54 وفي مالي، يعتقد 97٪ من السكان في "بانديا‌غارا" و"بانكاس" و"كورو" أن "سفراء السلام" الذين تلقوا تدريبات Search يشاركون بشكل كبير في إدارة النزاعات وأن عملهم قد أدى إلى تحسين الأوضاع.55

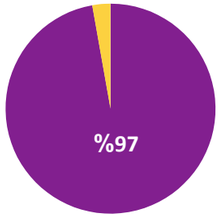

في مالي، يعتقد 97٪ من السكان في "بانديا‌غارا" و"بانكاس" و"كورو" أن "سفراء السلام" الذين تلقوا تدريبات Search يشاركون بشكل كبير في إدارة النزاعات.

أدى تحسين التقارير الإعلامية وبناء بيئة معلومات صحية إلى الحد من العنف في مالي. في مالي، غالبًا ما خلطت التغطية الصحفية للنزاع بين العنف بين الجماعات المتطرفة والصراعات على الموارد الطبيعية بين الجماعات العرقية.

أفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان موبتي الذين شملهم الاستطلاع أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى معلومات حساسة يمكن التحقق منها حول النزاع وأن محطات الموسيقى الإذاعية ساهمت في العنف الطائفي.56 ووصف أحد الصحفيين أوضاع التقارير الصحفية قائلًا: *"عندما كنا نقدم المعلومات عن هجوم ما، كنا نحاول معرفة المجموعة العرقية التي ينتمي إليها المهاجمون بدلًا من تقديم الحقائق الفعلية كما هي."* التدريب على إعداد التقارير بأسلوب مراعٍ للنزاعات جنبًا إلى جنب مع البرامج التي تُركز على السلام أدى إلى تحويل التصورات حول النزاع والمتورطين فيه. وقد تلقى مضيفي البرامج الإذاعية الإخبارية والموسيقية تدريبات على إعداد التقارير الصحفية بأسلوبٍ يراعي ظروف النزاعات. وبدأت المحطات في إذاعة آخر الأخبار والرسائل التي تتعمق في موضوعات السلام التي تخص المجتمعات المحلية. ومن خلال هذه التدخلات، تحسنت إمكانية الوصول إلى تحليلات الصراع والمخاطر الصادرة شهريًا بنسبة 52٪، ويعتقد **98٪ من أفراد المجتمع المحلي أن هذا قد ساهم في منع الجرائم الوحشية والحد من العنف في مجتمعاتهم.**57 وقد قال أحد سكان "بانديا‌غارا": *"لدينا الآن تصور مختلف عن الأزمة. كنا نظن فيما مضى أن [كل مظاهر العنف كانت نتيجة] الصراع بين بيول ودوغونز، لكننا بفضل المشروع أصبحنا نعرف أن هذا غير صحيح."*

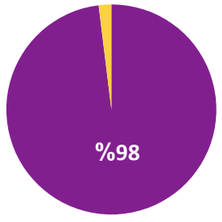

يعتقد 98٪ من أفراد المجتمع المحلي أن هذا قد ساهم في منع الجرائم الوحشية والحد من العنف في مجتمعاتهم

في غينيا، ساهمت التناقضات بين التقارير الواردة من وسائل الإعلام المختلفة أيضًا في الشك والتضليل. لكن إنشاء منصة إعلامية مهنية ومنصة للمجتمع المدني أدى إلى تحسين دقة التقارير والتصدي للخطاب المثير للانقسام الذي تنشره النخب السياسية التي تحرض على التعصب

العرقي. في الفترة السابقة على الانتخابات، لاحظ المشاركون أن التحسن في بيئة المعلومات خفف من التوترات قبل الانتخابات وقلل من الشكوك والعنف الناجم عن التقارير غير الدقيقة.[58]

الإقرار والتنفيذ المحليان أمران بالغا الأهمية للتوقع والوقاية. كانت علامات التحذير والحلول المقترحة تتحدد في أغلب الحالات عن طريق السكان المحليين أو بمساعدة مدخلات مهمة كانوا يدلون بها. قامت ثلاث طبقات من شبكات الاستجابة المجتمعية في ولايتي "بورنو الجنوبية" و"شمال أداماوا" في نيجيريا، وكلاهما منطقتان متضررتان من تمردات بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية-ولاية غرب أفريقيا، بتحديد 30 نزاعًا في الشهر تقريبًا وحلها بكل فعالية؛

وكانت تلك النزاعات تتراوح بين هجمات الجماعات المسلحة المحتملة إلى العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[59] وقد عملت هذه الشبكات على مستوى المجتمع المحلي وأنشأت منصات لجمع قادة المجتمع المحلي مع قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين لتحديد قضايا النزاع والاستجابة لها بشكل مشترك.

في ميانمار، تعتبر الشائعات والمعلومات المضللة عوامل مهمة للعنف الطائفي في البلاد.[60] فقد اتصل الخطاب الوطني المتفشي عن التحيز والخوف تجاه المسلمين بالروايات العالمية عن *"استيلاء المسلمين على السلطة"*. وقد أثارت الشائعات التي تدور حول هذه الروايات عنفًا عرقيًا ودينيًا.[61] وقد قامت لجان المعلومات المجتمعية، وقادة المجتمع الرسميون وغير الرسميين المدربون على تحديد الشائعات والمعلومات المضللة: *"بمنع العديد من الشائعات من أن تثير العنف في مجتمعهم وكذلك حل العديد من النزاعات قبل أن تتسبب في حدوث أي أعمال عنف*[62] على سبيل المثال، انتشرت شائعة مفادها أن راهبًا بوذيًا قد قُتل على يد رجل مسلم في "أمارابورا"، مما خلق أجواءً شديدة التوتر في أنحاء البلدة. فأرسلت لجنة المعلومات المجتمعية مسؤولي الاتصال لديهم إلى الدير بالإضافة إلى مدير الجناح والشرطة وأكدت عدم وقوع أي حادث. وشاركوا هذه الرسالة على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي وعن طريق تناقل الأخبار الشفهية، مما خفف التوترات وجنبهم العنف العرقي/الديني نفسه الذي حدث في أجزاء أخرى من البلاد استجابة لهذه الأنواع من الأخبار.[63]

تحسين التماسك الاجتماعي في أوقات الاستقرار يؤتي ثماره في أوقات الأزمات.

هياكل السلام القوية توفر قدرات الاستجابة في سياقات متقلبة وغير آمنة. القدرات الفردية والمجتمعية ذات الجذور المحلية الموجهة لتحديد النزاعات والاستجابة لها يمكنها أن تعالج مسببات العنف، حتى في خضم العنف المستمر. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دمرت النزاعات الطائفية الشرسة بين مجتمعات "توا" و"لوبا" مقاطعة تنجانيقا الشمالية. بين عامي 2015 و2017، تضاعف عدد النازحين من شمال هذه المنطقة وكانت الميليشيات المسلحة مسيطرة واشتبكت بشكل متكرر مع الجيش.[64] وفي عام 2017 وحده، دقت المفوضية ناقوس الخطر من الأزمة المحتقنة ووثقت 12,000 حالة من انتهاكات حقوق الإنسان.[65] وفي قلب حالة انعدام الأمن واسعة النطاق، أثارت الشائعات نوبات كبيرة من العنف القبلي الاستباقي والانتقامي. غالبًا ما كان الفاعلون السياسيون يتلاعبون بالانقسامات العرقية بين مجموعتي "توا" و"لوبا" من خلال الشائعات والخطاب التحريضي لمحاولة انتزاع السيطرة على الديناميكيات السياسية والأمنية المحلية. واستطاعت لجان السلام القروية الحد من مسببات العنف وتصاعده على المستوى المجتمعي. على سبيل المثال، انتشرت إحدى الإشاعات بأن أحد زعماء الحرب المحليين كان عازمًا على أن يهاجم قرويو

لوبا مما أثار الذعر بين الناس. واستعد شباب لوبا لحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم فيما اعتبروه *"دفاعًا وقائيًا"*. وتمكنت لجان السلام من الاتصال بزعيم الحرب وجعله يدلي ببيان علني يدحض الشائعات، والتفاهم في الوقت ذاته مع شباب لوبا لثنيهم عن ذلك الهجوم الوقائي.

تحقق برامج الاستجابة السريعة الفعالية المُثلى عندما تستند إلى العلاقات والهياكل القائمة بثقة وشرعية. الاستجابة السريعة بالغة الأهمية في أوقات الأزمات من أجل منع التصعيد. غالبًا ما تؤدي الطفرات في عدم الاستقرار أو الانتقال السياسي إلى اضطراب المساعدات الخارجية. وهذا له تأثير مشترك يتمثل في قطع الدعم الحاسم لمنع تصاعد العنف، فضلاً عن تعريض الثقة والشرعية للخطر وهما أمران أساسيان لمنع الجرائم الوحشية. إن الاستثمار والدعم لبناء الهياكل في أوقات أكثر استقرارًا يخلق أساسًا للاستجابة السريعة في أوقات الأزمات. على سبيل المثال، في ولاية "بلاتو" في نيجيريا، دعم المانحون تطوير منصات متعددة المستويات لرصد النزاعات والحوار المجتمعي لأكثر من خمس سنوات عبر مجموعة متنوعة من المشاريع. مع ارتفاع مستويات العنف في "بلاتو" في عامي 2018 و2019 وتزايد خطر الجرائم الوحشية، شهدت المناطق المحلية التي أقامت حوارات سلام راسخة انخفاضًا في العنف.[66] وكما أشار أحد المخبرين الرئيسيين: *"عندما اندلع العنف في مناطق الحكم المحلي الأخرى، لوحظ أن مناطق الحكم المحلي التي كان فيها مشاركون في البرامج وهياكل برمجة كانت أقل عرضةً لانتشار العنف، وكانت غالبًا أكثر قدرة على الجمع بين أصحاب المصلحة للوقاية والاستجابة."*

إن الوصول إلى المعلومات التي تم التحقق منها والتعامل مع المعلومات الخاطئة/المضللة أثناء الأزمات يؤدي إلى الحد من التصعيد وتعزيز الأمن الشخصي. إن تحسين توافر معلومات محدثة عن النزاعات وإمكانية الوصول إليها ساعد المدافعين عن حقوق الإنسان على تعزيز منهم الشخصي في أفغانستان. قامت مجموعات الإنذار المبكر بجمع ونشر *"لقطات من النزاع"* لمساعدة الأفراد على فهم مخاطر الجرائم الوحشية وأبعاد النزاع في أفغانستان. وشاركت مجموعات الإنذار المبكر معلومات حول اتجاهات النزاع والأحداث والمحفزات عبر ست مقاطعات. وذكر نشطاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والمعلمون في المدارس والصحفيون والمجموعات العرقية غير المهيمنة وموظفو الحكومة السابقون أنهم استخدموا التقارير لفهم مستوى الخطر الذي قد يتعرضون له ونوعه على الصعيد الشخصي، والتعرف على المواقف الخطرة المحتملة، واتخاذ تدابير الأمن والسلامة اللازمة للحفاظ على سلامتهم.

الجمع بين الناس من خلال التعاون يحد من الاستقطاب.

إن استعادة أو إقامة تفاعلات إيجابية بين المجموعات المنقسمة أمر بالغ الأهمية لمنع العنف والجرائم الوحشية. في جمهورية أفريقيا الوسطى، أثير رد فعل عنيف عندما أحكم تحالف المتمردين من مقاتلي "سيليكا" سلطته في عام 2013. ظهرت ميليشيات محلية مناهضة لـ"بالاكا"، مستمدة من المجتمعات المحلية وكانت تهاجم مواقع "سيليكا". ولأن معظم مقاتلي "سيليكا" كانوا مسلمين ومعظم المقاتلين المناهضين لـ"بالاكا" كانوا مسيحيين أو أرواحيين، فسرعان ما اكتسب العنف ميولًا دينية. وفي غضون بضعة أشهر أصبح الوضع حرجًا. أدى النزاع المسلح إلى عمليات قتل و*"تطهير"* على أساس الدين والهوية. وسرعان ما أحدث العنف آثارًا مضاعفة حيث أصبحت المجتمعات المسلمة والمسيحية أكثر انعزالية. وأصبحت المناطق ذات الأغلبية المسلمة والمسيحية في العاصمة "بانغي" مناطق *"محظورة"* على الغرباء خوفًا من مخاطر الهجوم. شعر المسلمون بعدم الأمان في المناطق ذات الأغلبية المسيحية، وشعر المسيحيون بالمثل في المناطق المسلمة. ومتى وجد العنف، كانت تتبعه احتجاجات ومظاهرات حاشدة. وشاعت دورات العنف الانتقامية. وغابت التفاعلات بين الأفراد من

مختلف الأديان بشكل تام تقريبًا. والتفاعل الذي لم يكن موجودًا إلا في أوقات العنف زاد من الانقسام و"*الانفصال عن الآخر*". كان نصف الشباب يعتقدون بعدم وجود أي قواسم مشتركة بينهم وبين أفراد المجتمع المحلي الآخر.[67]

واستجابةً لذلك، أطلق أحد البرامج مزيجًا من أنشطة دعم سبل العيش والتضامن المجتمعي لإعادة اكتشاف القيم والأنشطة المشتركة وخلق تفاعلات إيجابية بين الشباب المسيحي والمسلم. وكانت الفعاليات الثقافية والاجتماعية جزءًا كبيرًا من تسليط الضوء على الإنسانية المشتركة. وبعد عام واحد، تمكن الشباب المشاركين كلهم تقريبًا من التعرف على القواسم المشتركة مع الآخرين، ووجد ما يقرب من 90٪ من المشاركين أنه قد بات لديهم احترامًا أكبر للمجموعات الأخرى مما كانوا عليه قبل المشروع.[68] وبهذا نجحت جهود استعادة الإنسانية والاحترام في تهدئة البيئة المحتقنة للصراع في "بانغي". وأشار أحد السكان في "بانغي" إلى أنه على الرغم من وقوع عدة حالات من العنف بعد انتهاء التدخل، فإن أيًا منها لم يؤد إلى انتفاضة شعبية أو اشتباكات طائفية.

"والآن أصبح بإمكان المسلمين الذهاب إلى 'مسكين' [إحدى مناطق 'بانغي' التي يخشاها المسلمون] من دون أن يتعرضو للتهديد. في بداية الأزمة، كان من المستحيل على أي مسلم

ومسيحي أن يلعبا معًا أو يزور أي منهما المنطقة التي يعيش فيها الآخر. واليوم، فقد بدأوا ممارسة الرياضة معًا والتفاعل فيما بينهم وهذا يمثل تغييرًا إيجابيًا لصالح استعادة التماسك الاجتماعي".

- قائد منطقة في "بي كي 5"، *جمهورية أفريقيا الوسطى*

تلعب الفعاليات الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا في الحد من العنف. في نيجيريا، اتسمت الهجمات الاستباقية والانتقامية بالعنف بين رعاة "فولاني" الذين كان معظمهم من المسلمين، والمزارعين الذين كانوا في أغلبهم من المسيحيين متنوعي الخلفيات العرقية. ونظرًا للاختلافات العرقية والدينية والاقتصادية والحياتية، نادرًا ما كانت هاتان المجموعتان تتواصلان فيما بينهما خارج سيناريوهات المواجهة أو الاتصال العابر. خلق هذا انفصالًا اجتماعيًا مميتًا جرّد كل مجتمع من إنسانيته في نظر الآخر. وعلى مدى ثلاث سنوات وعبر ثلاث ولايات، جمعت المهرجانات متعددة الثقافات ومسارح الرقص والبرامج الإذاعية مجتمعي الزراعة والرعي معًا لتعزيز التواصل الإيجابي والروابط التعاونية. في المجتمعات التي شاركت في هذه الفعاليات الثقافية، انخفض عدد الوفيات بنسبة 63٪ في فترة الثلاث سنوات وانخفض عدد الأحداث التي تنطوي على عنف ضد المدنيين إلى النصف.[69] وقال نحو 70٪ من المشاركين إن فعاليات دراما الرقص والفعاليات متعددة الثقافات قد حسّنت الفهم الثقافي للمجموعة الأخرى.[70]

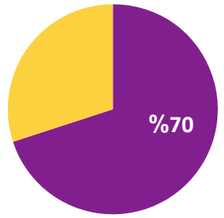

70٪ من المشاركين قالوا إن فعاليات دراما الرقص والفعاليات متعددة الثقافات قد حسّنت الفهم الثقافي للمجموعة الأخرى.

أدى تحسين التقارير الإعلامية وبناء بيئة معلومات صحية إلى الحد من العنف في مالي. في مالي، غالبًا ما خلطت التغطية الصحفية للنزاع بين العنف بين الجماعات المتطرفة والصراعات على الموارد الطبيعية بين الجماعات العرقية.

"نحن سعداء بالعيش معًا الآن، على عكس ما [حدث] في السنوات القليلة الماضية. أصبحنا الآن يرى بعضنا بعضًا إخوة وأخوات رغم اختلافاتنا."

- راعٍ فولاني، نيجيريا

في مالي، تسبب الصراع القائم على الهوية بين مجتمعات "فولاني" و"دوغون" وميليشياتهما المسلحة في التوتر وانعدام الثقة داخل مجتمعاتهم الأوسع. في مناطق معينة مثل محافظة "باندياغارا"، أوقفت المجموعتان جميع أشكال التعاون والتبادل.[71] وقد جمعت جلسات المسرح التشاركي المجتمعات معًا وأعادت صياغة الجانب الإنساني للنزاع بشكل كبير. رأى المشاركون في هذه المجالات الروابط بين جلسات المسرح التشاركي والحد من وقوع الجرائم الوحشية، مشيرين إلى أنها ساعدت في تغيير مواقف المجتمع وتصوراته مما ساعد على منع العنف والجرائم الوحشية.[72]

يُمكن لوسائل الإعلام المعنية بالتغيير الاجتماعي أن تغير المعايير وتكسر الوصمة. في جنوب السودان، أدت أنشطة بناء السلام المحلية التي ركزت على التقاليد والقيم المشتركة، بما في ذلك وسائل الإعلام والموسيقى والرياضة، إلى تعزيز مشاعر الوحدة الوطنية. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن المجتمعات التي يشعر فيها الناس بانتماء أقوى إلى هويتهم العرقية مقابل هويتهم الوطنية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنسب أعلى من قبول العنف ضد مجموعة أخرى في البلاد. في المناطق التي تستمع إلى برامج إذاعة السلام، كانت هناك زيادة نسبتها 69٪ في شعور الأفراد بتماهٍ قوي مع هويتهم الوطنية.[73] وفي

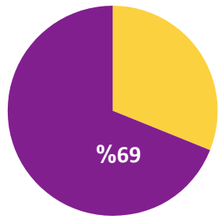

في المناطق التي تستمع إلى برامج إذاعة السلام، كانت هناك زيادة نسبتها 69٪ في شعور الأفراد بتماهٍ قوي مع هويتهم الوطنية.

إحدى الحالات، قدم البرنامج الإذاعي "حوار الشباب" منصة للشباب لمناقشة دوافع النزاع وإشراك المستمعين من أجل كسر القوالب النمطية الاجتماعية والدينية والجغرافية. بعد عام واحد من البرمجة، كان المستمعون أكثر عرضة بنسبة 78٪ للقول إنهم يثقون بأشخاص من قبائل أخرى، مقارنة بغير المستمعين في الأساس.[74] أنشأ نازحون داخليًا من شمال اليمن والمجتمعات المضيفة في الجنوب مقاطع فيديو قصيرة عرضت قصصًا عن التعاون بين المجموعات والقيم المشتركة والقواسم المشتركة. وقد ساهمت هذه المقاطع في تحسين التفاهم المتبادل ويعتقد 73٪ من المستجيبين أنها حسّنت التصورات بين الطوائف.[75]

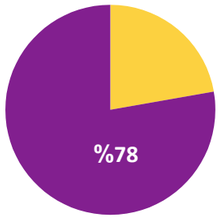

بعد عام واحد من البرمجة، كان المستمعون أكثر عرضة بنسبة 78٪ للقول إنهم يثقون بأشخاص من قبائل أخرى، مقارنة بغير المستمعين في الأساس.

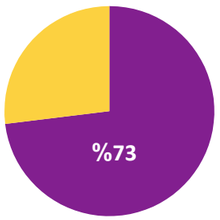

ساهمت مقاطع الفيديو في تحسين التفاهم المتبادل ويعتقد 73٪ من المستجيبين أنها حسّنت التصورات بين الطوائف.

في محافظة الضالع، قدم طلاب من مجموعات الأقليات الدينية والعرقية عروضًا مع طلاب من مجتمعات الأغلبية في مسابقة للفنون. بعد ذلك، ذكر الحاضرون أنها غيرت وجهة نظرهم حول مجموعات الأقليات: "قبل هذه الفعالية، لم أظن أن الطلاب من مجموعات الأقليات يمكن أن يكون لديهم مثل هذه المواهب الإبداعية".76

وجود مساحة للحوار يبني الصمود والتضامن، لا سيما في الأماكن التي تتقلص فيها المساحة المتاحة للمجتمع المدني. في أفغانستان، خلقت جلسات العلاج النفسي الجماعي واجتماعات تنسيق المجتمع المدني مساحة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي والتضامن. وفي الوقت نفسه، أفسحت المجال لهؤلاء الأفراد ومؤسساتهم ليتمكنوا من المواصلة في بيئة عمل صعبة.

التوصيات

يُظهر البحث أن البرمجة التكميلية والتوسعية تؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة. التماسك الاجتماعي والاستقطاب هي عوامل خطر لوقوع الجرائم الوحشية. وهناك دائمًا طرق لمعالجة هذه المخاطر ونُهُج تقلل منها بشكل فعال.

اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب من أجل منع الجرائم الوحشية.

يجب أن يكون الهدف من برمجة العمل المبكر هو بناء التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب خلال جيوب الاستقرار. وهذا يتطلب التزامًا طويل الأجل واستجابة متكاملة وتمويلًا مخصصًا عبر المجتمعات الدبلوماسية والتنموية والدفاعية.

- إعطاء الأولوية لتحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب كأولويات للأمن القومي في الدبلوماسية والتنمية والدفاع. وهذا يشمل وضع أهداف في استراتيجيات الشراكة واستراتيجيات مشاركة لتحسين التماسك الاجتماعي وبناء بناء هياكل السلام تحسين وسائل دعم وتعزيز المنظمات والحركات والجماعات الأكثر قدرة على فهم حالات العنف الحاد والاستجابة لها.
- الاستثمار في الهياكل الشاملة من أجل تحديد الصراعات وتحليلها والاستجابة لها في أوقات الاستقرار. يُمكن للهياكل المجتمعية والحكومية لمنع النزاعات وإدارتها أن تكون أدوات فعالة للحد من مخاطر الجرائم الوحشية، على الرغم من أن الكثير منها يتطلب وقتًا لبناء الثقة وإمكانية الوصول والمصداقية مع المجتمعات التي تخدمها. وما إن يوضع هذا الأساس، يصبح بإمكان تلك الهياكل أن تكون خط الدفاع الأول في أوقات الأزمات.

الالتزام في لحظات الاستقرار والأزمات لمنع تلك الجرائم بشكل فعال.

- ضمان استمرار الدعم الإنساني وغير الإنساني في دعم الأشخاص المعرضين لخطر العنف في أوقات الأزمات. يجب ألا تحول العقوبات وآليات الاستجابة الأخرى دون قدرة المنظمات المحلية على الوصول إلى الموارد والدعم في أوقات الأزمات.
- بناء هيكل سلام شامل ومتنوع

  بمرور الوقت للحد من عوامل الخطر المؤدية إلى الجرائم الوحشية وتوفير آليات استجابة سريعة لتهدئة النزاعات في أوقات الأزمات.
- توسيع ودعم عمل المجتمعات المحلية التي تقوم بجهود تخفيف التصعيدات، حيثما كان ذلك آمنًا وممكنًا.
- تحديد مسؤولي الاتصال في السفارات والبعثات الذين تشمل وظائفهم فهم أماكن القدرات المحلية القادرة على منع الجرائم الوحشية وإنشاء طرق آمنة للتواصل في أوقات الأزمات.

شارُك الدروس المستفادة بشأن منع الجرائم الوحشية، وتطبيقها على عمليات البرمجة.

غالبًا ما تمثل حساسية مسألة منع الجرائم الوحشية تحديات أمام تبادل المعرفة عبر البلدان والجهات المانحة والممارسين وواضعي السياسات. بناء قاعدة الأدلة اللازمة من أجل وضع استراتيجيات وبرامج فعالة لمنع الجرائم الوحشية. تشارُك الدروس المستفادة وفرص العمل المشترك حيثما أمكن.

- يجب على المتخصصين في منع الجرائم الوحشية أن يدرجوا قسمًا منفصلًا في تقارير واستراتيجيات السياق العام للبلد/المنطقة
- التأكد من أن حجم برمجة العمل المبكر ومدتها مناسبة للغرض منها. عوائد الاستثمار في التماسك الاجتماعي تستغرق وقتًا حتى تتحقق. وإنشاء لجان السلام وتغيير السرديات وبناء الثقة كلها أمور تتطلب دورات استثمارية ودورات برمجة طويلة الأجل تتجاوز في مدتها الزمنية دورة الـ18-24 شهرًا. تتطلب برامج الاستجابة السريعة الموجهة للاستجابة للفرص الناشئة طريقة توزيع مختلفة لتوجيه الموارد بسرعة. والوقاية الفعالة تتطلبهما معًا.
- مراجعة الكيفية التي تساهم بها الدبلوماسية والتنمية ووكالات الدفاع في تحسين التماسك الاجتماعي والحد من الاستقطاب في جميع ملفاتها في البلدان ذات الأولوية من حيث مخاطر الجرائم الوحشية. ولا بد من أن يتضمن ذلك إطار تأثير مشترك لقياس وتتبع العوامل الأساسية للمخاطر والوقاية (مثل العنف والشرعية والوكالة الفردية وما إلى ذلك) التي تساهم فيها جميع الوكالات.
- إعطاء الأولوية لمنع الجرائم الوحشية عند تحديد مخصصات التمويل. زيادة الاستثمارات في التعامل مع مسائل التماسك الاجتماعي والاستقطاب. في الولايات المتحدة، تشمل تلك الخطوة برامج المصالحة والديمقراطية والحقوق والحوكمة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) بالإضافة إلى صناديق منع الجرائم الوحشية وحقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية.

زيادة المشاركة وليس تقليلها في أوقات الأزمات

إن الالتزام بأهداف السلام طويلة الأجل من خلال الدبلوماسية والوجود المادي واستثمارات المانحين يميل إلى التراخي في أوقات الأزمات. ولكن هذا تحديدًا هو الوقت الذي تتبدى فيه الحاجة إلى زيادة المشاركة لمنع الجرائم الوحشية، وليس خفضها. إن المنع الفعال للجرائم الوحشية يتطلب

للدولة/للمنطقة التي تتناول على وجه التحديد برمجة "العمل المبكر". ويجب على الهيئات الحكومية المكلفة بواجبات الوقاية من الجرائم الوحشية أن تعقد اجتماعًا واحدًا على الأقل سنويًا مع المجتمع المدني تُناقش فيه الجهود التي بذلتها من أجل الوقاية في كل منطقة والدروس المستفادة من ذلك.

- مشاركة النتائج المعممة أو المنقحة حول الجوانب الناجحة وغير الناجحة من خلال مجتمعات الممارسة من الجهات المانحة/صناع السياسات/الممارسين، مثل منصة ConnexUs. مشاركة التفاصيل العامة لعوامل النزاع والنُهُج التي أثمرت عن نتائج.

- التأكد من أن قرارات البرمجة تستنير بالتحديثات المستمرة للسياق وخبرة الممارسين. إدماج المرونة في البرامج وتخصيص لحظات من التأمل الهادف، بحيث يُخلق الحافز والأمان اللازمان لتشجيع المنفذين على مشاركة الدروس المستفادة والممارسات المُثلى بكل شفافية.

- زيادة التنسيق وتبادل المعرفة بين الخبراء في منع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان والديمقراطية، من أجل تعزيز الإثراء المتبادل وتنسيق الأهداف.

المصادر:

1. **"السكان المعرضون للخطر" المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية، معهد رالف بانش للدراسات الدولية،** https:// www.globalr2p.org/populations-at-risk/.
2. **"حالة الهشاشة 2018: أبرز النقاط"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،** https://www.oecd.org/dac/conflict fragility-resilience/docs/OECD%20Highlights%20documents_web.pdf.
3. **"النداء العالمي 2023"، غلوبال فوكس، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،** https://reporting.unhcr.org/globalappeal#:~:text=117.2%20million%20people%20 will%20 b e, 2023 %2 C%20 according%20to%20 UNHCR%27s%20 estimations.
4. **تشارلز هـ. أندرتون ويورغن براور، "الجرائم الوحشية ومنعها"، مجلة الأدب الاقتصادي 59، رقم 4 (2021)، 92-1240.**
5. **تشارلز هـ. أندرتون ويورغن براور، "الجرائم الوحشية ومنعها"، مجلة الأدب الاقتصادي 59، رقم 4 (2021)، 92-1240.**
6. **ديفيد لاودر وكانيشكا سينغ، "يلين: إجراءات إيران التي لم تتأثر بالعقوبات بالدرجة التي تريدها الولايات المتحدة"، رويترز، 23 آذار/مارس 2023،** https://www.reuters.com/world/yellen-irans-actions-not-impacted-by-sanctions- extent-us-would-like-2023-03-23/.
7. **"مجلس الأمن يطالب بإنهاء فوري للعنف في ميانمار، ويحث على ضبط النفس والإفراج عن السجناء المحتجزين تعسفيًا"، اعتماد القرار 2669، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر 2022،** للأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر 2022، https://press.un.org/en/2022/sc15159.doc.htm.
8. ***"حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية"***، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa- the-horn-and-great-lakes/democratic- republic-of-the-congo/report-democratic- republic-of-the-congo/.
9. ***"مشروع الإنذار المبكر"***، مركز سيمون-سكوت لمنع الإبادة الجماعية في متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة ومركز ديكي للتفاهم الدولي في كلية دارتموث، https:// earlywarningproject.ushmm.org/.
10. ***"موجز عن التماسك الاجتماعي"***، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، https://www.undp.org/ukraine/publications/social-cohesion-brief.
11. ***"إطار العمل الخاص بالتماسك الاجتماعي"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2017/02/SC2 Framework-copy.pdf.
12. ***"بناء التماسك الاجتماعي في خضم الصراع: تحديد التحديات وقياس التقدم وتعظيم النتائج"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 2020.
13. ***"ماذا تعلمنا عن عوامل الخطر والعلامات التحذيرية للإبادة الجماعية؟"***، موسوعة الهولوكوست، متحف

،
https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/question/what-have-we-learned-about-the-risk-factors-and-warning-signs-of-genocide.

14. تشارلز هـ. أندرتون ويورغن براور، ***"الجرائم الوحشية ومنعها"***، مجلة الأدب الاقتصادي 59، رقم 4 (2021)، 1240-92.

15. تشارلز هـ. أندرتون ويورغن براور، ***"الجرائم الوحشية ومنعها"***، مجلة الأدب الاقتصادي 59، رقم 4 (2021)، 1240-92.

16. تشارلز هـ. أندرتون ويورغن براور، ***"الجرائم الوحشية ومنعها"***، مجلة الأدب الاقتصادي 59، رقم 4 (2021)، 1240-92.

17. ***"فك رموز التجريد من الإنسانية"***،مؤسسة "بيوند كونفلكت"، https://beyondconflictint.org/what-we-do/curent-intitatives/decoding-dehumanization.

18. ***"فك رموز التجريد من الإنسانية"***،مؤسسة "بيوند كونفلكت"، https://beyondconflictint.org/what-we-do/curent-intitatives/decoding-dehumanization.

19. كارين ديرستاد وسولفيدج هيلسوند، ***"شرح دعم العنف السياسي: المظالم والفرص المتصورة"***، مجلة حل النزاعات 64، رقم 9 (2020): 1724–53، https://doi.org/10.1177/0022002720909886.

20. ***"العلاقة بين انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ولجنة الجرائم الفظيعة***، المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، https://www.globalr2p.org/publications/ the-relationship-between-violations- and-abuses-of-human-rights-and-the-commission-of-atrocity-crimes/.

21. ***"القبائل في اليمن - مقدمة عن النظام القبلي"***،وحدة تحليل اليمن، مؤسسة acaps، آب/أغسطس https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20200813_acaps_thematic_report_tribes_in_yemen_0_0.pdf.

22. ***"تقرير حالة صادر عن اليونيسف - تحديث رسم خرائط المهمشين"***،اليونيسف، كانون الثاني/يناير 2015.

23. رانيا الراجي، ***"'التمييز موجود حتى في الحرب': الأقليات اليمنية، منفيون في وطنهم"***،المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، كانون الثاني/يناير 2016، https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/01/MRG_Brief_Yemen_Jan16.pdf.

24. جيمس إ. وولر، ***مواجهة الشر: تفعيل مسؤوليتنا في منع الإبادة الجماعية*** (نيويورك: دار نشر جامعة أكسفورد، 2016).

25. ***"التقرير الاجتماعي العالمي 2020: عدم المساواة في عالم سريع التغير"***، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2020، https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/02/World-Social-Report2020-FullReport.pdf.

26. ألبرتو ف. أليسينا وستيليوس ميكالوبولوس وإلياس بابايوانو، ***"عدم المساواة العرقية"***،ورقة العمل رقم 18512، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، تشرين الثاني/نوفمبر 2012، http://www.nber.org/papers/w18512.

27. كاتي سميث، ***"تبديل الأحوال: فرص لبناء السلام وسط تصاعد العنف في ميانمار"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، تموز/يوليو 2018، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2018/11/ Myanmar_Turning-the-Tide_Search-for- Common-Groun d.pdf.

28. كارين ديرستاد وسولفيدج هيلسوند، ***"شرح دعم العنف السياسي: المظالم والفرص المتصورة"***، مجلة حل النزاعات 64، رقم 9 (2020): 1724–53، https://doi.org/10.1177/0022002720909886.

29. سيري أ. رستاد، ***"أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمواقف تجاه العنف: اختبار مع بيانات المسح الجديدة في دلتا النيجر"***، تفاعلات دولية 42، رقم 1 (2015): 106–39، https://doi.org/10.1080/03050629.2015.1048856.

30. أدريان ديتجز، ***"الجفاف والعلاقات بين الدولة والمواطنين ودعم العنف السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: تحليل على المستوى الجزئي"***، الجغرافيا السياسية 61 (2017): 88–98، https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2017.07.005.

31. مارتين رانداو، ***"تأثير العنف على الثقة الشخصية والمؤسسية"***، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة أوبسالا، 2021، https://uu.diva-portal.org/smash/get/diva2:1641496/FULLTEXT01.pdf.

32. ***"ديناميكيات الدعم والمشاركة - فهم مواقف شباب مالي تجاه التطرف العنيف"***، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، شباط/فبراير 2021، https://www.icct.nl/sites/default/files/2022-12/Merit_quantitative_web.pdf.

33. تشارلز تايلور، حاصل على الدكتوراه، ***"الأمن المشترك، الانتخابات المشتركة"***، لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية، تموز/يوليو 2018، https://afsc.org/sites/default/files/documents/Electoral-violence- report-web-version.pdf.

34. ***"الثقة في السلطات - التذكرة الذهبية للنجاح في نشر لقاح كوفيد-19 في حالات النزاع"***،مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، كانون الثاني/يناير 2021، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2021/02/Trust-in-Authorities-to-Support-COVID-19-Vaccine-Roll-Out.pdf.

35. ***"الثقة في المؤسسات العامة: الاتجاهات والآثار المترتبة على الأمن الاقتصادي "***،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، حزيران/يونيو 2021، https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2021/08/PB_108.pdf.

36. سيري أ. رستاد، ***"أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمواقف تجاه العنف: اختبار مع بيانات المسح الجديدة في دلتا النيجر"***، تفاعلات دولية 42، رقم 1 (2015): 106–39، https://doi.org/10.1080/03050629.2015.1048856.

37. ***"الثقة في السلطات - التذكرة الذهبية للنجاح في نشر لقاح كوفيد-19 في حالات النزاع"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، كانون الثاني/يناير 2021، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2021/02/Trust-in-Authorities-to- Support-COVID-19-Vaccine-Roll-Out.pdf.

38. ***"رئيس طوارئ الإيبولا يدين الهجمات الجديدة على موظفي الخطوط الأمامية، بعد وفاة عامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية"***، أخبار الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، https://news.un.org/en/story/2019/11/1050551#:~:text=Since%20 1%20January%2C%20WHO%20has,progress%20has%20seen%20cases%20fall.

39. ***"الثقة في السلطات"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، كانون الثاني/يناير 2021، https://www.sfcg. org/wp-content/uploads/2021/02/Trust- in-Authorities-to-Support- COVID-19-Vaccine-Roll-Out.pdf.

40. ديفيد ميليباند، ***"أطلس الإفلات من العقاب"***، مجموعة أوراسيا، شباط/فبراير 2023.

41. وثيقة بحث خاصة مقدمة من الشركاء في ميانمار.

42. بوبويا جيمس إديموند، ***"التقييم الأساسي لتعزيز الجهود المحلية لمنع الفظائع في جنوب السودان"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 10 شباط/فبراير 2022، https://docs.google.com/document/d/1OSpO11gSy meSv938rRQ1VY2UNXTQERzk/edit

43. ***"الإفلات من العقاب يقود العنف في جنوب السودان، كما تقول لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة"***، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نيسان/أبريل 2023، https://news.un.org/en/story/2023/04/1135277.

44. إرنست ن. أوغبوزور ودون جون أومالي ومالام ماريغا عمر، ***"بناء الجسور بين الرعاة والمزارعين في ولايات الهضبة وناساراوا وكادونا: تقرير التقييم النهائي"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آب/أغسطس 2018..

45. ***"مالي: دراسة خط الأساس: ANW KO HÊRÊ! (السلام الآن!)"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آذار/مارس 2020 https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2020/06/STD061_Baseline_Report_Eng.pdf.

46. ***"التقرير الاجتماعي العالمي 2020: عدم المساواة في عالم سريع التغير"***، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2020، https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/02/World-Social-Report2020-FullReport.pdf.

47. كارين ديرستاد وسولفيدج هيلسوند، ***"شرح دعم العنف السياسي: "المظالم والفرص المتصورة"***، مجلة حل النزاعات 64، رقم 9 (2020): 1724–53، https://doi.org/10.1177/0022002720909886.

48. كارين ديرستاد وسولفيدج هيلسوند، ***"شرح دعم العنف السياسي: "المظالم والفرص المتصورة"***، مجلة حل النزاعات 64، رقم 9 (2020): 1724–53، https://doi.org/10.1177/0022002720909886.

49. سارة فيرباخ، ***"النهوض بالمحادثة حول فعالية تكلفة بناء السلام"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 14 آب/أغسطس 2020، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2021/03/CostEffectivePeacebuilding_Paper_ONLINE.pdf.

50. تقرير الحالة من برنامج آلية دعم حقوق الإنسان المستمر التابع لمؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

51. يستند هذا التقرير إلى التقارير الواردة عن مشروع مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" المنفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية - تحليل النزاع وخط الأساس (كانون الأول/ديسمبر 2021).

52. يستند هذا التقرير إلى التقارير الواردة عن مشروع مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" المنفذ في جنوب السودان في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2022 وأيار/مايو 2023. آلية دعم حقوق الإنسان، جنوب السودان (FRE022).

53. تقرير الحالة من مشروع مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة".

54. ***"التقييم النهائي: إشراك الشباب وقادة المجتمع لمنع الجرائم الوحشية الجماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آذار/مارس 2018، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2018/09/Final_Evaluation-Engaging_youth_and_community_leaders_to_prevent_mass_atrocities_in_CAR-March_2018.pdf.

55. ***"التقييم النهائي: "STD061 Anw Ko Hêrê"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، أيلول/سبتمبر 2021.

56. ***"مالي: دراسة خط الأساس: ANW KO HÊRÊ! (السلام الآن!)"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آذار/مارس 2020، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2020/06/STD061_Baseline_Report_Eng.pdf.

57. ***"التقييم النهائي: "STD061 Anw Ko Hêrê"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، أيلول/سبتمبر 2021.

58. ***"تقرير التقييم النهائي الخارجي: 'On est Ensemble"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، حزيران/يونيو 2017، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2017/12/SFCG-USAID-AID-675-A-12-00004-Final-Evaluation-Report-VF_OK.pdf.

59. ***"من التنبيه إلى العمل: الدروس المستفادة من آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لمنع العنف في شمال شرق نيجيريا"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، نيسان/أبريل 2020، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2020/04/Early_Warning_Early_Response_Policy_Brief.pdf.

60. ***"التقييم النهائي: إدارة المعلومات المجتمعية للحد من العنف الطائفي في ميانمار"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 9 حزيران/يونيو 2016.

61. كاتي سميث، ***"تبديل الأحوال: فرص لبناء السلام وسط تصاعد العنف في ميانمار"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، تموز/يوليو 2018. https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2018/11/Myanmar_Turning-the-Tide_Search-for-Common-Ground.pdf.

62. ***"التقييم النهائي: إدارة المعلومات المجتمعية للحد من العنف الطائفي في ميانمار"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 9 حزيران/يونيو 2016.

63. ***"التقييم النهائي: إدارة المعلومات المجتمعية للحد من العنف الطائفي في ميانمار"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 9 حزيران/يونيو 2016.

64. ***"مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تحذر من تفاقم النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية"***، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017، https://www.refworld.org/docid/59ef0cfc4.html.

65. ***"مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعرب عن قلقها إزاء الجرائم الوحشية المبلغ عنها في مقاطعة تنجانيقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية"***، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 20 شباط/فبراير 2018، https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/unhcr-alarmed-over-reported-atrocities-dr-congo-s-tanganyika.

66. سارة فيرباخ، ***"النهوض بالمحادثة حول فعالية تكلفة بناء السلام"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 14 آب/أغسطس 2020، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2021/03/Cost_Effec_tive_Peacebuilding_Paper_ONLINE.pdf.

67. ***"التقييم النهائي: إشراك الشباب وقادة المجتمع لمنع الجرائم الوحشية الجماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، مارس 2018، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2018/09/Final_Evaluation-Engaging_youth_and_community_leaders_to_prevent_mass_atrocities_in_CAR-March_2018.pdf.

68. ***"التقييم النهائي: إشراك الشباب وقادة المجتمع لمنع الجرائم الوحشية الجماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آذار/مارس 2018، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2018/09/Final_Evaluation-Engaging_youth_and_community_leaders_to_prevent_mass_atrocities_in_CAR-March_2018.pdf.

69. سارة فيرباخ، ***"النهوض بالمحادثة حول فعالية تكلفة بناء السلام"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، 14 آب/أغسطس 2020، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2021/03/Cost_Effec_tive_Peacebuilding_Paper_ONLINE.pdf.

70. إرنست ن. أوجبوزور وآخرون، ***"بناء الجسور بين الرعاة والمزارعين في ولايات بلاتو ونصراوة وكادونا"***، مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة"، آب/أغسطس 2018، https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2019/02/Final-Evaluation-Building-Bridges-Between-Herders-and-Farmers-in-Plateau-Nasarawa-and-Kaduna-States-August-2018.pdf.

الملخص التنفيذي / التوصيات

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

PROgress
PROTECTING GLOBAL RIGHTS

Search for
Common Ground
Trust, Collaboration, Breakthroughs